الإطار المنهجي لمفهوم (العربية المعاصرة)

د. حيدر سعيد

ترجع صورةُ (اللغة العربية)، على نحو ما وصلت إلينا، إلى النصف الثاني من القرن الثاني للهجرة، أي العصر الذي اكتملت فيه أولُ صياغة لنظرية وصفية متكاملة للنحو العربي، على نحو ما تمثّلت في كتاب سيبويه (ت 180 هـ)، واكتمل فيه أولُ إحصاء معجمي للغة العربية، على نحو ما تمثّل في كتاب العين للخليل بن أحمد (ت 170 هـ)، بمعنى أن صورة (اللغة العربية) ترجع إلى العصر الذي اكتملت فيه (اللغة الواصفة metalanguage) لها. ومع أن المادة اللغوية العربية، من شعر ونثر، ترجع إلى ما قبل هذا العصر بكثير، كان ظهور اللغة الواصفة للعربية هو الذي حدّد . بشكل أساسي . إطارَ فهمنا وإدراكنا لهذا الشيء المسمّى (اللغة العربية)، أو (العربية الفصحى)، أو (العربية)، أو ما إلى ذلك من تسميات مترادفة، لا تختلف في الاتفاق على مفهوم واحد.

وكما عملت المدوّنةُ الوصفية، التي قدّمتها الدراساتُ النحوية العربية القديمة، على تحديد مفهوم (اللغة العربية)، عملت هذه الدراساتُ على وضع حدود زمانية ومكانية لمادة هذه اللغة، فهذه المادة تُستقى . زمانياً . مما عُرف بـ (عصر الفصاحة والاحتجاج)، وهو العصر الذي ينتهي بظهور (الفساد اللغوي)، بمعايير اللغويين العرب. وعلى الرغم من أننا لا نجد في الخطاب اللساني العربي المبكّر تصوّراً نظرياً واضحاً عن الحدود الزمانية للمادة اللغوية، أتصور أن الأصمعي (ت 216 هـ) قد عمل على رسم القاعدة التي سادت بعده عن هذه الحدود، وهي أن الاحتجاج اللغوي يقف عند أواسط القرن الثاني للهجرة، إذ يقول، فيما ينقله عنهُ ثعلب (ت 291 هـ): "خُتم الشعر بإبراهيم بن

هرمة ، وهو آخر الحجج"[1]. وابنُ هرمة متوفى في أواسط القرن الثاني (176 هـ)، على نحو ما حدّد د. محمد جبّار المعيبد في تحقيقه لديوانه[2]، وهو أحدُ (ساقة الشعراء)، أي أسفلهم وآخرهم، وهو التعبير الذي استعملهُ الأصمعي في مقولة أخرى للتعبير عن الحدود الزمانية للاحتجاج. ينقل عنهُ ابن قتيبة (ت 276 هـ) أنهُ قال: "ساقةُ الشعراء: ابنُ ميادة، وابن هرمة، ورؤبة، وحكم الخضري، [. . .] ومكين العذري"[3].

أما الحدود المكانية فتستند إلى نص أبي نصر الفارابي (ت 337 هـ)، في كتابه (الحروف)، الذي دأبت على نقله سائرُ الكتب اللغوية، وفيه يحدِّد القبائلَ التي تؤخّذ منها اللغة من التي لا تؤخذ منها. والمعيار الذي يعتمده في هذا التحديد هو (الاختلاط بالأمم)، إذ أن اختلاط القبائل بالأمم التي حولها من قبط، وفرس، ويونان ونبط، وأحباش، قد أفسد ألسنتها. وبالجملة، يقول الفارابي: "لم يؤخذْ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممنْ كان يسكنُ أطرافَ بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم"[4].

السياق الأبستيمولوجي لمفهوم (اللغة العربية)

لقد شكّل هذان الأمران (اكتمال اللغة الواصفة للعربية، ووضع الحدود الزمانية والمكانية لمادة هذه اللغة) ركني عمل ضخم شهدته الثقافةُ العربية الإسلامية، أُطلِقُ عليه (البناءَ التأريخي للغة

---

(1) نقلاً عن: الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت 911 هـ)، تحقيق: د. أحمد سليم الحمصي ود. محمد أحمد قاسم، جروس برس، طرابلس، ط 1، 1988، ص 55.

(2) ينظر: ديوان إبراهيم بن هرمة، تحقيق: د. محمد جبار المعيبد، مطبعة الآداب، النجف، 1969، ص 23.

(3) الشعر والشعراء، ابن قتيبة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، 1982، ج 2/ ص 753. ومع ذلك، ترى طائفة من الباحثين أن الحدود الزمانية التي وضعها اللغويون العرب حدودٌ نظرية، ذلك أنهم، في التطبيق، استشهدوا بأشعار أبي نواس (ت 199 هـ)، والمتنبي (ت 354 هـ)، وأبي فراس الحمداني (ت 357 هـ)، وسواهم (ينظر: أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة النحوية حتى أواخر القرن الثاني الهجري: دراسة تحليلية نقدية في تأريخ النحو القرآني، د. عبد الله محمد الكيش، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس، ط 1، 1992، ص ص 328 . 329).

(4) نقلاً عن: الاقتراح في علم أصول النحو، ص ص 44 . 45، والنص في: الحروف، أبو نصر الفارابي، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، 1970، ص 147، بتغيير كبير وحذف. وقد آثرتُ أن أنقلَ النص الذي نَقَلَهُ السيوطي في كتابه (الاقتراح في علم أصول النحو)، لأنني أتصور أن هذا النص قد يكون الأقربَ للصياغة الأصل، التي وضعها الفارابي، إذ أن النسخة التي حقّق عليها محسن مهدي كتاب (الحروف) متأخرة جداً، تعود إلى القرن الحادي عشر الهجري (تُنظر: مقدمة محقق: الحروف: ص ص 50 . 51).

العربية)، وهو عمل انطلق في أواسط القرن الأول للهجرة، وارتبط بوضعية تأريخية، وثقافية، وسياسية، وأبستيمولوجية، شديدة التعقيد، شهدتها المجتمعاتُ العربية بعد الحادث الإسلامي، وبعلاقات وصراعات قوى عاشتها هذه المجتمعات، لا يتسع المجالُ، هنا، لتوضيحها[5].

المهم، في سياق هذا البحث، هو أن الدراسات النحوية العربية، وهي تسعى إلى (بناء تأريخي للغة العربية)، قدّمت كفاية وصفية، بمصطلحات النحو التوليدي، لمدوّنة لغوية محدّدة تحديداً زمانياً ومكانياً. وهذا يعني أن البناء التأريخي للغة العربية كان يعمل على رسم صورة لغة على نحو ما هي عليه في لحظة محدّدة من تطورها التأريخي. وهذه الصورة هي تجريد متعال مفترض لهذه اللغة. من هنا، كانت (اللغةُ العربية) تتشكل بوصفها مفهوماً تأريخياً من جهة، وتجريدياً من جهة أخرى.

وقد تمخض عن هذا أن البناء التأريخي للغة العربية عمل على تثبيت لحظة معينة من تأريخ هذه اللغة بوصفها اللحظة الشرعية، وهذه اللحظة هي لحظة فصيحة، بشكل مطلق، من لحظات اللغة، بل هي لحظة (مقدّسة)، ذلك أنها ترتبط بحادث لغوي هزّ المجتمعات العربية، آنذاك، وهو القرآن. وقد جرى نقل صورة هذهِ اللغة، على نحو ما رُسمت في تلك المرحلة ـ أي المرحلة الممتدة من أواسط القرن الأول إلى نهاية القرن الثاني ـ إلى المراحل التأريخية اللاحقة، وإلى اليوم، بمعنى أن معرفتنا باللغة العربية وأنظمتها المعجمية والنحوية إنما ترجع إلى تلك المرحلة وإلى عملية البناء تلك، بما تنطوي عليهِ هذهِ العملية من انتقاء وحذف وإبراز واختيار، أي إن هذهِ العملية لم تقمْ ببناء اللغة العربية كما هي على وجه الحقيقة، بل قامت ببناء نظام تجريدي لهذهِ اللغة، ثم عُدّت الصورةُ التي تمخضت عن هذا البناء صورة (حقيقية) و(مطابقة) لواقع العربية آنئذٍ، وهي الصورة التي استمرت إلى هذا اليوم.

لقد تحوّلت روايةُ اللغة، آنذاك، إلى صناعة. ولذا، كان كثير من مرويات اللغويين مبتدعاً وغير صحيح، غير أن المعجمات كلها نقلتْه على أنه جزء من اللغة العربية والمعجم العربي[6].

---

(5) يُنظَر: البناء التأريخي للغة العربية، حيدر سعيد، في: آفاق اللسانيات: دراسات ـ مراجعات ـ شهادات، إشراف وتحرير: هيثم سرحان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 2011، ص 186 وما بعدها.

(6) ينظر: الأعراب الرواة: صفحات في فلسفة اللغة وتأريخها، د. عبد الحميد الشلقاني، دار المعارف، القاهرة، 1977، ص 8 وما بعدها.

إن هذا سيقودنا إلى أن نستنتج أن المعارف اللسانية العربية، في تلك المرحلة تحديداً، لم تكن معارفَ قائمة على معطيات موضوعية محددة سلفاً، إذ كانت هذهِ المعارف . في الحقيقة . تقوم ببناء المعطى الموضوعي وتشكيلهِ، أي إنها كانت تنطوي في داخلها على عمل جدلي: بناء المعطيات اللغوية، ودراستها في وقت واحد. ولن نستطيع أن نفصل، في تلك المرحلة، بين هذين العملين.

وفي مقابل هذا، عمل اللغويون العرب على تأسيس شرعية للاستعمالات اللغوية ما قبل القرآن، التي تتمثل . أساساً . بالموروث الشعري لما قبل الإسلام، كما أعطوا الشرعيةَ نفسها للاستعمالات اللغوية التي أعقبت اللغةَ القرآنية، والتي امتدت عندهم إلى أواسط القرن الثاني، ليكتمل، آنئذ، مشهدُ (عصر الفصاحة والاحتجاج)، الذي يمتد نحواً من 350 سنة، 200 سنة قبل الإسلام، و150 بعده، وهو العصر الذي تنحصر خلاله الاستعمالات اللغوية الشرعية، و. بالأحرى . المادة اللغوية التي تقوم عليها نظريةُ النحو العربي.

غير أن اللغويون العرب لم ينظروا إلى هذه السنوات الخمسين والثلاثمائة من منظور تطوّري تأريخي، بل فهموا اللغةَ على وفق تصوّر سكوني، فعدّوا كل هذه السنوات من عمر اللغة العربية مرحلة واحدة، تتمتع بثبات، وذات انسجام منطقي، من دون ملاحظة التطورات الحتمية للغة.

وبسبب من هذا، فقدت النظريةُ النحوية العربية أيَّ حس تأريخي باللغة، ولم يستطع اللغويون العرب أن يتصوروا أن اللغة ذات سيرورة تطورية.

(اللغة العربية) بوصفها مفهوماً لا تأريخياً

لقد قادت هذه المقدماتُ اللغويين العربَ إلى مصادرتين:

الأول أنهم جعلوا أنموذجَهم الوصفي المقترح، ذا الكفاية الوصفية العالية، أنموذجاً (مثالياً **ideal**)، بالمعنى الأفلاطوني، في حال محاكاته يمكن إنتاج (عربية فصحى)، أو (عربية نحوية)، بمصطلحات النحو التوليدي.

والآخر أنهم عدّوا سائرَ الاستعمالات اللغوية، التي تقع خارجَ الحدود الزمانية التي وضعوها، غيرَ نحوية، في حين ابتكروا جملة من المفاهيم النظرية لتفسير الاستعمالات النحوية التي لا تتطابق مع أنموذجهم الوصفي، والتي تقع ضمن الحدود الزمانية الشرعية للمادة اللغوية، من قبيل (الشذوذ)، و(الندرة)، و(اللغات)، و(القلّة)، وما إلى ذلك. لقد عمل اللغويون العرب على وفق ما أسمّيه

(هاجسَ الاستقراء التام)، وقد جعلهم هذا يتعاملون مع أي استعمال نحوي، داخل عصر الاحتجاج، إذا خالف قياساتهم النحوية، بأنه يجب أن يُردّ **reduced** ويُفسَّر ضمن انسجام نظري منطقي.

وعن هذا الموقف الأخير، وُلد مفهوم مركزي في التفكير اللساني العربي القديم، وهو مفهوم (اللحن)، الذي يصف جملة الاستعمالات اللانحوية، التي لا تتطابق مع القياس النحوي، على وفق الصيغة التي وضعها اللغويون العرب.

إن الفحص الدقيق لهذه المقدمات الأبستيمولوجية، التي حكمت النظرية النحوية العربية القديمة ونظرتَها إلى الاستعمالات النحوية المتأخرة، الخارجة عن حدود الاحتجاج، يكشف لنا أنها قادتها إلى أن تكون ذات موقفين:

- موقف لا وصفي، فإذا كان اللغويون العرب قدّموا كفاية وصفية للمدونة اللغوية القائمة في إطار الحدود الزمانية الشرعية، على نحو ما اقترحوا، فإنهم لم يعدّوا ما خارج هذه الحدود جديراً بأن يكون (مادة لغوية شرعية) أصلاً، ومن ثم، لا يمكن له أن يكون موضوعاً للوصف.
  ومن المهم، هنا، أن أشير إلى أن مفهوم (اللحن)، الذي قدّمه اللغويون العرب، لا يرادف مفهوم (اللانحوية)، الذي اقترحه النحوُ التوليدي، فالمفهوم الأخير مفهوم عام، في حين حصر اللغويون العرب (النحويةَ) بعصور الفصاحة، وعدّوا كل ما عداها لانحوياً، بمعنى أن (اللانحوية) التشومسكية هي المعيار الذي يحدّد استعمالات صائبة من سواها، أما (اللحن)، بلغة النحو العربي، فهو الذي يحدّد عصورَ الفصاحة من سواها، أي العصورَ اللاحقة.
- موقف لا تأريخي، إذ أن حصر (النحوية) بعصر لغوي محدّد إنما يعطّل مبدأ أساسياً، وهو مبدأ (التطور اللغوي)، الذي لا يفاضل بين عصور اللغة، بل إنه يعدّ كلَّ شكل من الأشكال التي تتطور إليها اللغةُ شكلاً شرعياً.

إن الوعي بالطبقات التأريخية والظروف الخاصة التي عملت على صياغة المقدّمات النظرية والمفهومية للنحو العربي بهذه الكيفية سيقودنا إلى الإقرار بنسبية هذه المقدمات. وإن المفاهيم (النسبية) للنحو العربي يمكن معارضتها بما استقر في اللسانيات الحديثة من مسلّمات، وهي مسلّمات لها سياقاتها الاستدلالية المكتملة، ويمكن اعتمادها لفحص مفاهيم النحو العربي، ولفحص اللغة العربية نفسها.

أول ما ينبغي القيام به والاستناد إليه، هنا، هو نزع الموقف المعياري من الاستعمالات اللغوية التي تقع خارج حدود الاحتجاج اللغوي، التي وضعها اللغويون العرب، ذلك أن اللغة في سيرورة تطور دائم، وكل مرحلة من مراحل تطورها مرحلة شرعية، وليس ثمة محددات بنيوية تجعل من مرحلة ما مرحلة شرعية، ومن أخرى غير شرعية. إن التمييز بين مراحل اللغة على أساس تفاضلي إنما يستند إلى مواقف اجتماعية، وثقافية، ودينية، لا تمت للغة بصلة، ولا للبحث العلمي.

إذن، لا تتمتع الحدودُ الزمانية للمادة اللغوية بكفاية نظرية، إذا استندنا إلى ما تقرّره اللسانيات، بل هي تعارض مبدأ نظرياً قارّاً، وهو مبدأ (التطور اللغوي)، على نحو ما تقدّم.

تطور العربية

لقد شهدت اللغةُ العربية نوعين من التطور:

الأول هو تطورها إلى العاميات العربية، وهو تطور أنتجه التغيرُ في السمات النحوية الكبرى للعربية، من قبيل انحلال نظام الإعراب، واستبدال نظام الرتبة، وما لحق هذين، عبر العصور، من تغيرات في المعجم وفي الاشتقاق الصرفي.

والتطور الآخر هو التطورات الفرعية **sub–changes** التي شهدتها العربية الفصيحة نفسها، في بناها التركيبية **syntactic**، والمعجمية، والفونولوجية، والصرفية، والتي لا تمس سماتها النحوية الكبرى، ولا تخرج بها عن حدود (العربية الفصيحة).

لقد قاد شكلا التطور هذان إلى ظهور ازدواجية لغوية حكمت اللغة العربية عبر تأريخها الطويل، وهي الازدواجية بين مستوى الفصيح ومستوى العاميات. إن كلّاً من هذين المستويين يتمتع بنظام بنيوي مخالف تماماً لنظام الآخر. وهذا يعني أن مستوى العاميات لا يتفرع عن مستوى الفصيح، وهو ليس مستوى لهجياً له، على نحو ما يشيع مغالطة، كل ما يربطه هو تحدره التأريخي من مستوى الفصيح.

وعبر هذا التأريخ الطويل، جرت المحافظة على هذه الازدواجية، من دون أية محاولة لحلها، سوى محاولات هامشية، ذات طابع إيديولوجي في الأغلب. وبالمنطق نفسه، تحكمت بهذه الازدواجية وكرّستها مجموعةُ عوامل سوسيولسانية، جعلت منها . من ثم . ملمحاً أساسياً يخص واقعَ اللغة العربية.

ولعل أول هذه العوامل هو ارتباط مستوى الفصيح بالقرآن، فيه كُتب النص الديني المقدّس.

وثانيها هو اعتماد الآداب العربية الرسمية مستوى الفصيح شكلاً كتابياً رسمياً، والنظر إلى الآداب المكتوبة بالعاميات العربية بوصفها أشكالاً فلكلورية.

وثالثها هو اعتماد لغة الأدب لغة رسمية للدول العربية الحديثة، ما يعني أنها أصبحت لغةَ التعليم، والإعلام، والصحافة، والمخاطبات الرسمية للدولة، والوثائق الرسمية للأفراد، والتعاملات والمكاتبات غير الرسمية، وما إلى ذلك.

ما هي (العربية المعاصرة)، إذن؟

إنها مستوى الفصيح هذا، المرتبط بالعربية القديمة من جهة، والذي حافظت عليه مجموعة عوامل سوسيولسانية، غير أن هذا المستوى، وإن كان يرتبط بالعربية القديمة، شهد تطورات كثيرة، نحوية، وصرفية، ومعجمية، من النوع الثاني من نوعي التطور اللذين تحدثتُ عنهما آنفاً، بمعنى أنه شهد (تطورات فرعية)، من التي لا تمسّ السمات النحوية الكبرى.

وعلى نحو عام، تتراوح هذه التطورات بين الأشكال الآتية:

- التطورات التركيبية، وتدخل فيها أبواب نحوية كاملة، من نحو (باب تضمين حروف الجرّ)، الذي وضعه اللغويون العرب لتسويغ تعدية أفعال مخصوصة بحروف جرّ تخالف ما جرى عليه الاستعمالُ العربي. وفي العادة، يمثّل النحويون لهذا الباب بالآية القرآنية: "لأصلّبنكم في جذوع النخل" (طه/ 70)، إذ يتعدى الفعل (صلب) بحرف الجرّ (على)[7]. لقد جرت العربيةُ المعاصرة على هذا الأمر، فعدّت بعضَ الأفعال بحروف جرّ تخالف ما جرى عليه الاستعمالُ العربي القديم، من نحو (تنبّه إلى)، بدلاً من (تنبّه على)، و(أثّر على)، بدلاً من (أثّر في)، و(تميز عن)، بدلاً من (تميز من)، وسوى ذلك كثير. وهذه التطورات كلها مما يخطئها اللغويون المعاصرون، الذين يجيزون . في مقابل هذا وكما القدماء . الاستعمالَ القرآني السالف.

ومن هذا القبيل، أيضاً، تعدية بعض الأفعال التي تتعدى بذاتها بحروف جر، من قبيل (أكّد على)، و(اعتمد على).

---

(7) يُنظَر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ)، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000، ج 2/ ص 179 وما بعدها، و: النحو الوافي، د. عباس حسن، القاهرة، ج 2/ ص ص 564 . 595، و: التضمين في العربية: بحث في البلاغة والنحو، د. أحمد حسن حامد، دار العربية، ط 1، 2001.

ويدخل في التطورات التركيبية، كذلك، ظهور أساليب جديدة، في الشرط، من نحو (على الرغم من . . ف . .)، والتوكيد، من نحو التوكيد بـ (ذات)، (الأمر ذاته، الفكرة ذاتها، . .)، واستعمال (نفس) مضافة إلى المؤكّد (نفس الوقت، نفس الأمر، . .). ومن هذه الأساليب الجديدة ما طرأ على المبني للمجهول، من نحو (هوجم . . من قبل . .). ويدخل في ذلك ما يسمّيه اللغويون (قطعَ المضاف عن المضاف إليه)، من نحو (غايات ووسائل الحركة)، وأمثالها. وسوى ذلك من التطورات التركيبية كثير.

- التطورات الصرفية، ومنها اطراد بعض الأوزان، من قبيل (تمفعلَ)، في (تمفصلَ)، و(تموضعَ)، و(تمحورَ)، وغيرها، وما يتعلق بذلك من اشتقاقات من هذه الصيغة الفعلية، للمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول. ومنها ظهور صيغ تأنيث قياسية لم تكن مستعمَلَة في العربية القديمة، من نحو (زوجة)، وسواها. ومنها، أيضاً، ظهور بعض الاشتقاقات المبنية على قياس خاطئ، من نحو (تقييم) بدلاً من (تقويم)، و(مُعاش)، بدلاً من (معيش)، وما إلى ذلك. ومنها، كذلك، ظهور صيغ فعلية تعبِّر عن معان كان يُعبَّر عنها بصيغ أخرى، من نحو (ساهم) واشتقاقاتها، بدلاً من (أسهم) واشتقاقاتها، و(حتّم) بالتضعيف، بدلاً من (حَتَمَ)، و(انتبه)، التي استُعمِلت إلى جانب (تنبّه)، وسوى ذلك.
- التطورات المعجمية. وقد وقف اللغويون العرب المعاصرون من هذه التطورات موقفَ المتحكِّم، إذ طمحوا إلى إنشاء معجم عربي معاصر يستوعب مفردات الحياة المعاصرة[8]. وظهر نتيجة ذلك مبحث واسع، هو (تنمية اللغة)، بحث فيه اللغويون وسائلَ تنمية اللغة العربية (من اشتقاق، ونحت، وقياس، وما إلى ذلك)، وما يرتبط بذلك من تطوير للمعجم (في التوسيع، أو التخصيص الدلاليين، أو سوى ذلك). وقد أقرّوا كثيراً من التطورات المعجمية الحديثة، غير أنهم ـ إجمالاً ـ خطّؤوا بعض التطورات المعجمية التي لا تبدو معلّلة، أو ذات سببية منطقية، توسيعاً أو تخصيصاً، فخطّؤوا (اعتبر)، بمعنى (عدّ)، وخطّؤوا (استلم)، بمعنى (تسلّم)، وخطّؤوا (برّر)، بمعنى (سوّغ)، وسوى ذلك كثير.

أنا لا أريد، هنا، أن أقدّم إحصاء للتطورات التي شهدتها العربيةُ الفصيحة، بل أريد أن أمثل لها مصنّفة على المستويات الثلاثة المقترحة. أما التطورات الصوتية فعرفتها العربيةُ في مرحلة مبكرة

(8) لعل هذا المشروع تجسّد، أخيراً، في (معجم اللغة العربية المعاصرة)، وهو عمل ضخم، أشرف عليه د. أحمد مختار عمر، وصدر في القاهرة سنة 2008، بعد وفاته.

من مراحلها، غير أن اللغويين العرب لم يقفوا من هذه التطورات موقفاً معيارياً، ذلك أنهم نظّروا للغة مكتوبة، لا منطوقة، وعدّوا الجانبَ الصوتي مستوى تمثيلياً لآلة النحو. وقد تابع اللغويون المعاصرون القدماءَ في هذا الموقف، ساعدهم في ذلك أن العربية المعاصرة ظلت محصورة في مدوّنات مكتوبة، وأن التطورات الصوتية للعربية . فضلاً عن هذا . قد حافظت على التمايزات الفونولوجية بين فونيمات العربية.

لقد حدثت هذه التطورات خارج حدود عصر الاحتجاج وبعده، الأمر الذي لم يحمل اللغويين العرب المعاصرين على أن ينظروا إليها بوصفها ظواهر لغوية شرعية. وهكذا، كان هذا الموقف، من جهة، استمراراً لموقف اللغويين القدماء من أن عصر اللغة ينتهي مع أواسط القرن الثاني للهجرة، ومن جهة ثانية، هو يتطابق مع الأنموذج الوصفي الذي وضعته النظريةُ النحوية العربية، استمداداً من المادة اللغوية السالفة. وكل استعمال لاحق لا يتطابق مع هذا الأنموذج الوصفي إنما هو استعمال لاحن.

غير أن اللغة العربية عاشت حياتَها كاملة. وقد ضمّت المدوّناتُ العربية الحديثة، من أدب، وصحافة، ومخاطبات رسمية، وسوى ذلك، سائرَ تلك التطورات، من دون عناية بموقف اللغويين المعاصرين من شرعيتها أو عدم شرعيتها.

إن (العربية المعاصرة) هي مستوى الفصيح هذا، المتمايز بنيوياً عن العاميات، والذي يدمج في بنيته كل ما شهدته العربية الفصيحة من تطورات، تتمتع . علمياً . بالشرعية نفسها التي تتمتع بها الاستعمالاتُ اللغوية القديمة.

وتتشكل مادةُ (العربية المعاصرة) من كل ما يُكتَب، حديثاً، بهذا المستوى، غير أن هذا لا يشمل سائرَ الاستعمالات اللغوية الفردية الراهنة، بل ما يتشكل منها ظواهرَ مطردة. وعلى نحو عام، تميز أبستيمولوجيا العلوم بين مستويين للظاهرة الاجتماعية، المستوى الفردي والمستوى الجمعي.

وبخلاف اللغويين العرب القدماء، الذين كانوا ينطلقون من هاجس استقراء تام، سيتيح لنا هاجسُ استقراء ناقص أن نكتشف أن كثيراً من هذه الاستعمالات الفردية يتواتر استعمالُهُ بما يجعل منه ظاهرة.

غير أنه لا ينبغي لمفهوم (العربية المعاصرة) أن يكون اجتهاداً فردياً، أو تصوراً يملك إمكانية مفترضة للعمل به، بل ينبغي له أن يكون جزءاً من مسلّماتنا التأريخية عن العربية الفصيحة، وجزءاً من

القيم اللغوية التي لا تتعاطاها مؤسساتُ البحث اللغوي فقط، بل مؤسسات التشريع والتخطيط المعنية بالسياسات اللغوية. وهذا يحتاج، قبلاً، إلى موقفين:

الأول هو ألا ينظر اللغويون العرب المعاصرون إلى ما تضمه الآداب الحديثة من موقف معياري، بل من حيث هي ظواهر نحوية معاصرة، تتمتع بالدرجة نفسها من الشرعية التي تتمتع بها الاستعمالاتُ اللغوية القديمة، ومن ثم، ينبغي إدراجُها في بنية العربية الفصيحة.

والآخر هو أن يعدّ اللسانيون العرب المعاصرون هذه (العربيةَ المعاصرة) لغة قابلة للتحليل اللساني، بعد أن ظلّ عملُهم مقصوراً على العربية القديمة، متابعين . من دون أن يشعروا ربما . الدراسات اللغوية القديمة فيما قرّرته من شروط للمادة اللغوية، ومن دون أن يوظّفوا مسلّماتهم اللسانية لفحص الصحة النظرية لهذه الشروط.

وعندئذ، نكون قد وضعنا (العربية الفصيحة) على مدار النظر بوصفها لغة متطورة، وقابلة للتطور باستمرار، كما اللغات البشرية، بل نكون قد وفّرنا السقفَ النظري لقبول ما ستشهده العربيةُ لاحقاً من تطورات.

ثبت المصادر والمراجع

. أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة النحوية حتى أواخر القرن الثاني الهجري: دراسة تحليلية نقدية في تأريخ النحو القرآني، د. عبد الله محمد الكيش، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس، ط 1، 1992.

ـ الأعراب الرواة: صفحات في فلسفة اللغة وتأريخها، د. عبد الحميد الشلقاني، دار المعارف، القاهرة، 1977.

. الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت 911 هـ)، تحقيق: د. أحمد سليم الحمصي ود. محمد أحمد قاسم، جروس برس، طرابلس، ط 1، 1988.

ـ البناء التأريخي للغة العربية، حيدر سعيد، في: آفاق اللسانيات: دراسات . مراجعات . شهادات، إشراف وتحرير: هيثم سرحان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 2011.

. التضمين في العربية: بحث في البلاغة والنحو، د. أحمد حسن حامد، دار العربية، ط 1، 2001.

. الحروف، أبو نصر الفارابي (ت 337 هـ)، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، 1970.

ـ ديوان إبراهيم بن هرمة (ت 176 هـ)، تحقيق: د. محمد جبار المعيبد، مطبعة الآداب، النجف، 1969.

ـ الشعر والشعراء، ابن قتيبة (ت 276 هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، 1982.

. معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عمر، بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 2008.

. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ)، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000.

. النحو الوافي، د. عباس حسن، القاهرة.